Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

The impact of oil revenue fluctuations on public spending in Iraq for the period (1990-2020)

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

Keywords:

Abstract

The major challenge facing the oil-producing countries ،including Iraq ،is the fluctuations in crude oil prices and the financial revenues generated from them ،and this negatively affects the economic development processes in those countries ،as these countries depend on the revenues of the oil sector to achieve this. The problem of the study is a main question that revolves around the response of (fiscal policy) represented by public spending in the Iraqi economy to fluctuations in oil revenues. The study relied on a main hypothesis that fluctuations in oil revenues have a direct impact on public spending in Iraq. The research aims to shed light on the importance and role of the oil sector in the Iraqi economy ،its impact on the financial policy instrument in Iraq ،and its role in achieving economic balance and stability

.
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/241-258

اثر تقلبات الايرادات النفطية على الانفاق العام في العراق للمدة (1990_2020)

باقر كامل عبد السادة ا.م.د حيدر حسين الجابري

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:

يعد التحدي الكبير الذي يواجه الدول النفطية، بما في ذلك العراق، هو التقلبات في أسعار النفط الخام والعائدات المالية التي تدر منها، وهذا يؤثر سلبًا على عمليات التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، اذ تعتمد هذه البلدان على إيرادات القطاع النفطي لتحقيق ذلك. تتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيس يتمحور حول استجابة (السياسة المالية) المتمثلة بالانفاق العام في الاقتصاد العراقي لتقلبات إيرادات النفط اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن تقلبات الايرادات النفطية لها اثر مباشر على الانفاق العام في العراق. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وتأثيره في أداة السياسة المالية في العراق، ودورها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

المقدمة

يُعَدُّ النفط الخام مصدر مهم ونادر للطاقة في العالم، ويعد سلعةً استراتيجية اساسية. ويختلف عن أي سلعة أخرى نظرًا لأنه يعد العنصر الأساس للنمو الاقتصادي في العالم. إضافة إلى ذلك، يلعب دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية للدول. ونظرًا لتقلبات أسعار النفط الخام العالمية الكبيرة التي تحدث بين الحين والآخر، فإن السوق النفطية العالمية تكون غير مستقرة، وهذا يؤثر سلبًا على اقتصاديات الدول الرئيسة المنتجة والمصدرة للنفط الخام، اذ أنها تعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع النفط لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن ثم يواجه من يديرون السياسة المالية تحدياً كبيراً في تغيير تلك السياسة، لأن حجم النفقات العامة لا يحدد بناءً على النشاط الاقتصادي المحلي، بل يخضع للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن التحكم بها والسيطرة عليها بواسطة واضعي السياسات الاقتصادية.

يعد الاقتصاد العراقي واحدًا من الاقتصادات الريعية البارزة، اذ يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع النفط كمصدر رئيس للعملة الصعبة. وترتب على ذلك مجموعة من التأثيرات على الاقتصاد الكلي، اذ يتوقف نمو الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية للدولة والناتج المحلي الإجمالي على تذبذبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية ،الذي بدوره يؤثر الى الايرادات النفطية . بالإضافة إلى ذلك، تؤثر هذه التذبذبات مباشرة في إدارة الإنفاق العام من قبل الدولة، مما يجعل من الصعب تخفيضه. ولا يزال هناك جدل مستمر حول أسباب ودوافع تلك التقلبات، وبناءً على ذلك، تواجه الحكومة العراقية صعوبات كبيرة في إعداد الموازنة العامة للدولة ،اذا حدث هنالك انخفاض في الايرادات النفطية. ومن هنا تأتي ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية ودعم وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق التي تعاني من توقف شبه كامل في الوقت الحالي، والاستفادة منها في تمويل إيرادات الموازنة العامة، بالإضافة إلى التخلص أو تقليل الاعتماد على إيرادات قطاع النفط.

اولاً. اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن العراق من الدول المنتجة للنفط والتي يعتمد اقتصادها بشكل اساس على إيرادات القطاع النفطي، لذا لا بد من تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق ومدى تأثيره على البلاد، والجوانب الاقتصادية والمالية، وأهمية هذا البحث تظهر بوضوح في سياقه:

1. **تعد مشكلة تقلبات أسعار النفط مشكلة عالمية وتسعى هذه الدراسة إلى دراسة أفضل السبل للاستفادة من قطاع النفط وإيراداته في مواجهة تقلبات الأسعار لتحقيق أفضل استفادة للاقتصاد العراقي من خلال دراسة السياسة المالية.**
2. **أهمية قضية النفط والسياسة المالية ، إذ أنها تعد من القضايا التي تهم بها الدولة لما لها من أهمية كبيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ذلك، يصنف الاقتصاد العراقي على أنه اقتصاد ريعي أحادي الجانب، ويعتمد بشكل شبه كامل على إيرادات قطاع النفط لتمويل جزء كبير من الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي.**

ثانياً. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بسؤال رئيس مفاده ما مدى استجابة السياسة المالية (الانفاق العام)في الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات اسعار النفط ؟ وتتفرع من المشكلة الاساس توليفة من المشاكل الثانوية يمكن اجمالها بالأسئلة الاتية:

1. **ما هي أهمية ودور النفط وما تأثيره على الاقتصاد العراقي؟**
2. **ما هي العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط؟**
3. **هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية واقتصادية تشير إلى استجابة السياسة المالية(الانفاق العام) في العراق لتقلبات اسعار النفط طوال مدة الدراسة ؟**

ثالثاً. فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن تقلبات اسعار النفط التي بدورها تؤثر على الايرادات النفطية لها اثر مباشر على الانفاق العام في العراق.

رابعاً. هدف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

1. **توضيح تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في العراق.**
2. **بحث العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط الخام.**
3. **التعرف على أهمية القطاع النفطي وأثره على الانفاق العام.**
4. **تطبيق بعض المقاييس الإحصائية لقياس درجة استجابة السياسة المالية في العراق لتقلبات اسعار النفط.**

خامساً. حدود الدراسة:

وتنقسم حدود الدراسة إلى ما يلي:

1. **الحدود الزمانية: تمثلت بالبيانات الخاصة بالدراسة للفترة (1990-2020).**
2. **الحدود المكانية: دراسة حالة العراق.**

المبحث الاول: النفقات العامة(اطار نظري ومفاهيمي)

مفهوم النفقات العامة Concept Of Public Expenditure

تعد النفقات العامة هي واحدة من أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في العديد من البلدان، تهدف هذه النفقات إلى دعم وتنشيط الحركة الاقتصادية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وزيادة حجم الإنتاج، وتتماشى هذه النفقات مع النهج المالي للفكر الكينزي والذي يركز على فعالية السياسة المالية وخاصة النفقات العامة في دعم الاستعادة الاقتصادية، اذ تعد واحدة من أهم عناصر الطلب الكلي التي تؤثر في حجم الناتج والدخل والتوظيف، يمكن تعريف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها بهدف تحقيق المصلحة العامة(طاقة والعزاوي، 2010: 33).

أو أنها المبالغ المالية التي تخرج من خزينة الحكومة أو أحد الهيئات التابعة لها، بهدف تحقيق المنفعة الاجتماعية أو تلبية الاحتياجات العامة(عواد، 2013: 59). وعليه يمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغٌ من المال يُستخدَم من قِبَل الدولة أو أحد مؤسساتها أو شخص عام بهدف تلبية احتياجات عامة أو تحقيق فائدة عامة للمجتمع.

اقسام النفقات العامة Section Of Public Expenditure

هناك العديد من التصنيفات للمصروفات العامة للدولة، وبشكل عام، يتوقف بناء المصروفات العامة على أنواعها وكذلك على العلاقات بين هذه الأنواع. يمكن القول بأنه لا يوجد تقسيم موحد للمصروفات العامة، إذ تقوم كل دولة بتصنيف المصروفات العامة بناءً على توافقها مع ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وربما أهم هذه التصنيفات هي:

1. **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة للدولة وفقًا للوظائف التالية:**

أ- النفقات العامة الاقتصادية

وتشمل هذه النفقات الأموال التي تُخصص لتقديم الخدمات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمار في مشاريع اقتصادية متنوعة وتقديم المنح والمساعدات الاقتصادية والنفقات التي تهدف إلى توفير الخدمات الاساسية للاقتصاد الوطني مثل الطاقة والنقل.

ب- النفقات العامة الاجتماعية

تشمل هذه النفقات المبالغ المالية اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية، مثل تخصيص مبالغ مالية لبعض الفئات

الاجتماعية، بالإضافة إلى النفقات المخصصة للرعاية الصحية والتعليم والترفيه والضمان الاجتماعي.

ت- النفقات العامة الادارية :

تتضمن هذه النوعية من النفقات المبالغ المخصصة لتسهيل المرافق العامة للدولة، وهي تشمل الرواتب والأجور للعاملين في الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى المبالغ المخصصة لتطوير وتدريب الجهاز الإداري.

ث- النفقات العامة العسكرية :

هذا النوع من النفقات يعبّر عن الأموال المُخَصَّصة لمرافق الدفاع الوطني، والتي تشمل الرواتب والأجور ومصاريف التدريب والدعم لقوات الجيش وبرامج التسلح في فترات السلم والحرب(احمد، 30:2017).

2. توزيع النفقات وفقاً لتكرارها واستمراريتها

اذ يتم توزيع النفقات العامة في هذا النمط الى:

- **النفقات العادية : وتشير إلى تلك النفقات التي تتكرر سنوياً وتظهر بصورة منتظمة في الموازنة، وتختلف كميتها من عام إلى آخر، وتتضمن هذه المصاريف المبالغ المخصصة للإدارة الحكومية مثل الرواتب والفوائد على القروض وتكاليف الصيانة وجمع الضرائب وما إلى ذلك، والتكرار المقصود ليس تكرار حجم هذه المصاريف بل تكرار نوعها في كل ميزانية، مع اختلاف كميتها من وقت لآخر(مساعدة وعقلة، 82: 2011).**
- **النفقات الاستثنائية: ويشير هذا إلى النفقات التي لا تتكرر بانتظام وتفتقر إلى النمطية ، ومن ثَمّ فهي نفقات تحدث على فترات منفصلة وبطريقة غير منتظمة، على سبيل المثال تشمل هذه النفقات الاستثمارية العامة الضخمة مثل بناء السدود والخزانات ، وتكاليف مكافحة البطالة ، وتكاليف الحرب ، والنفقات العامة الضرورية للتصدي للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والبراكين (الوادي، 122: 2010).**

انواع اسعار النفط Types Of Oil Prices

عند النظر في أسعار النفط، من الضروري ذكر أن هناك أنواعًا مختلفة من الأسعار نتيجة لاستخداماتها المتعددة، اذ يعبر كل نوع عن معنى مميز يميزه عن باقي الأنواع. وبناءً على ذلك، يمكن توضيح بعض أبرز أنواع أسعار النفط على النحو الاتي:

1. السعر المعلن posted price

يتم تحديد هذا السعر من قِبَل شركات النفط الاحتكارية في كارتل بما يتلاءم مع مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات، ويتم تحويله إلى العملة الأمريكية. تم الإعلان عن هذه الأسعار للمرة الأولى من قِبَل شركة ستاندر أويل نيوجرسي الأمريكية في عام 1880، حينما كانت الأسواق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان. فرضت هذه الشركة سيطرتها على تكرير ونقل النفط الخام في عام 1873، وأعلنت بمفردها عن أسعار النفط المستخرج مباشرةً من الآبار دون مشاركة أي من المنتجين في عملية التسعير (الهيتي ،2011: 140)

2. السعر المتحقق Realized price

هو سعر البرميل النفطي المعبر عنه بوحدة نقدية ويتحدد بناءً على تسهيلات متعددة أو حسومات يتم الموافقة عليها من قبل البائع والمشتري بنسبة مئوية ويتم خصمها من السعر المعلن تشمل الحسومات والتسهيلات التي يتم منحها من قبل البائع للمشتري في سعي لجذب الزبائن أو حل بعض المشاكل المرتبطة بقيود التسهيلات يتم حساب السعر المتحقق كالاتي:

السعر المتحقق = السعر المعلن- التسهيلات

ويمكن توضيح اهم تلك التسهيلات بالاتي:

- **تمنح تسهيلات الموقع الجغرافي للدول النفطية غير المحظوظة بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط للأسواق العالمية.**
- **الامتيازات التي تتضمن محتوى كبريتيًا، تُمنح مقابل كميات من النفط التي تحتوي على نسبة عالية من الشوائب.**
- **تقدم تسهيلات لدرجة الكثافة بناءً على درجة كثافة النفط؛ اذ تكون نسبة التسهيلات عالية للنفط الثقيل وأقل للنفط الخفيف.**
- **يتم منح تسهيلات قناة السويس للبلدان النفطية التي تصدر النفط الخام مباشرة إلى السوق العالمية دون الحاجة لاستخدام قناة السويس(محمود وعباس ،2007: 258).**

3. السعر الضريبيTax price

وهو السعر الذي يمثل تكلفة استخراج البرميل النفطي، وبالإضافة إليه يتم احتساب المبالغ النقدية والضرائب التي تضاف عليه. لذلك يعرف هذا السعر بسعر التكلفة الضريبية، ويصنف من ضمن الأسعار الداخلية التي تتم عبرها التوافق بين شركة النفط وفروعها وشركات النفط الأخرى المشتركة في كارتل دولي، بهدف تحديد السعر الضريبي للبرميل النفطي (الطائي والمكصوصي ،2018: 725)

4. سعر التحويل Transfer of price

ويعني هذا السعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات التابعة للشركة الأم، أو عملية نقل النفط الخام ضمن نشاط معين داخل نفس الشركة مثل الإنتاج والتكرير والنقل داخل حدود الشركة نفسها، وفي هذه الحالة يتم الاتفاق على سعر تقريبي أو حسابي يأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للضرائب المفروضة على إيراداتها النفطية في البلدان التي تكون مسجلة بها (الخديمي ،2011 : 14).

5. السعر الفوري Spot price

ظهرت هذه الأسعار في سوق النفط العالمي في نهاية عام ١٩٧٨ نتيجة لتوقف إيران عن تصدير النفط إلى الدول المستهلكة التي تعاقدت معها. هذا الوضع دفع الدول المستهلكة للنفط للبحث عن بدائل بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط ونتيجة لذلك، قامت الشركات النفطية الكبيرة والمستقلة ببيع كمياتٍ من النفط الخام المتاح بخصومات في الأسواق الفورية والآجلة للنفط. تعبر هذه الأسعار عن القيمة النقدية لسلع النفط في سوق النفط الحرة بين الأطراف الموردة والأطراف المشترية فورًا (دحاوي،2016: 59).

<u>المبحث الثاني</u>: تطور النفقات العامة والايرادات النفطية

(1)- تطور النفقات العامة للمدة (1990-2002)

ان زيادة الإنفاق الحُكومي هو ما تميزت به المُدة (1990-2002)، وان سبب ذلك هو الاوضاع الاقتصادية التي مر بها العراق من حروب وعقوبات التي خلفت اثاراً سلبية ،اذ ادت هذه الاوضاع الى زيادة الانفاق الحكومي، فكانت تلك الزيادة بالانفاق اعلى من الزيادة الإيرادات ، اذ أن النفقات الجارية اخذت الحيز الأكبر من إجمالي النفقات العامة، وكانت تفوق نسبة النفقات الاستثمارية وفي أغلب الأحيان، الا في بعض الحالات النادرة التي أنصبت على إعادة اعمار ما دمرتهُ الحرب، اذ ان النفقات الحُكومية في الاغلب كانت تعكس الطبيعة الاستهلاكية في تلك المُدة. والجدول (1) يبين تطور النفقات العامة في العراق للمُدة (1990-2002).

بلغت النفقات العامة (14179) مليون دينار عام (1990) ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي قدرها (25.35%)، زادت النفقات العامة الى (17497) مليون دينار عام(1991) ومعدل النمو (23.40%) اذ ان الزيادة في الانفاق العام هو زيادة ظاهرية وليس زيادة حقيقية جراء ارتفاع مُعدل التضخُم الناتج عن التمويل بالعجز(الاصدار النقدي بدون غطاء) وايضا الانخفاض بالإيرادات النفطية وتوقف تصدير النفط في تلك المدة بعد حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية، واما نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت الى (82.09%) عام(1991)، تضاعفت النفقات العامة تقريبا عام(1992) إذ بلغت (32883)مليون دينار ومعدل نموها السنوي بلغ (87.93%) ، اما الزيادة في النفقات العامة فقد استمرت للأعوام (1993-1995) ومُعدلات نموها المُرتفعة بلغت(109.69%) ،(189.23%) ، (246.35 %) اذ ان حجم النفقات العامة لهذهِ الأعوام هي (68954) ، (199442) ، (690783) مليون دينار، أما نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي انخفضت الى (49.07%) ، (28.33%) و(30.67%) على التوالي، وبسبب دعم الإنتاج الزراعي في هذه الاعوام زادت النفقات العامة لغرض سد الحاجة من المحاصيل الزراعية بعد توقف عملية الاستيراد لها ، وكانت تمول هذه الزيادات من خلال الاصدار النقدي الجديد بدون غطاء الامر الذي ادى الى ارتفاع التضخم (عبدالعزيز،2002: 266)

انخفضت النفقات العامة في عام(1996) اذ بلغت (542342) مليون دينار بعدما كانت في العام الذي سبقه (690783) مليون دينار ومُعدل نموها سالباً (21.48-%) ويعود ذلك الانخفاض الى قيام الحكومة بمعالجة التضخم من خلال بعض الاجراءات التقشفية ،من خلال الضغط والتقليل من النفقات العامة بصورة تقشفية مفرطة، ومن خلال تحديد مجالات الإنفاق وتخفيضه على قطاعات التعليم والصحة، وايضا جباية الضرائب والرسوم وعدم تقديم الاعانات لزيادة موارد الدولة، وكذلك توقيع مُذكرة التفاهُم، وانخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الى (21.21%).

الا ان ذلك الانخفاض في النفقات لم يستمر طويلا اذ شهد عام(1997) زيادات مرة أخر في النفقات العامة وبلغت (605802) مليون دينار ومُعدل نموها قدره(11.70%) ،استمر انخفاض نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (18.43%) ، اما النفقات العامة قد استمرت بالزيادة في عامي(1998و1999) ومُعدلات نموها كانت (51.94%) و(12.28%) على التوالي ، أذ ان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي قد ازدادت عام(1998)الى (19.78%) ولكنها عاودت الانخفاض من جديد عام(1999) الى (15.64%) ، اما بالنسبة للأعوام (2000-2002) قد

استمرت الزيادة في النفقات العامة وبلغت(1498700) ،(2069727)و(2518258) مليون دينار ومُعدلات نموها بلغت (45.0%) ،(38.10%)،(21.67%) على التوالي ، أما نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي بلغ (18.89%)عام(2000) واما في عام (2001) قد ارتفعت وصولا الى (20.88%) ،فيما انخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي عام (2002)الى (6.13%).وان الشكل (1) يبين نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمُدة (1990-2002).

جدول (1)

الانفاق الحكومي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (1990- 2002)

(مليون دينار)

السنة	الانفاق الحكومي العام	ناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو النفقات العامة%	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي %
1990	14179	55926.5	---	25.35
1991	17497	21313	23.40	82.09
1992	32883	56814	87.93	57.87
1993	68954	140518	109.69	49.07
1994	199442	703821	189.23	28.33
1995	690783	2252264	246.35	30.67
1996	542342	2556307	-21.48	21.21
1997	605802	3286925	11.70	18.43
1998	920501	4653524	51.94	19.78
1999	1033552	6607664	12.28	15.64
2000	1498700	7930224	45.0	18.89
2001	2069727	9911420	38.10	20.88
2002	2518258	41022927	21.67	6.13

المصدر : وزارة المالية – دائرة الموازنةِ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، والاعمدة(4و5) من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات اعلاه

الشكل (1) نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990-2002)

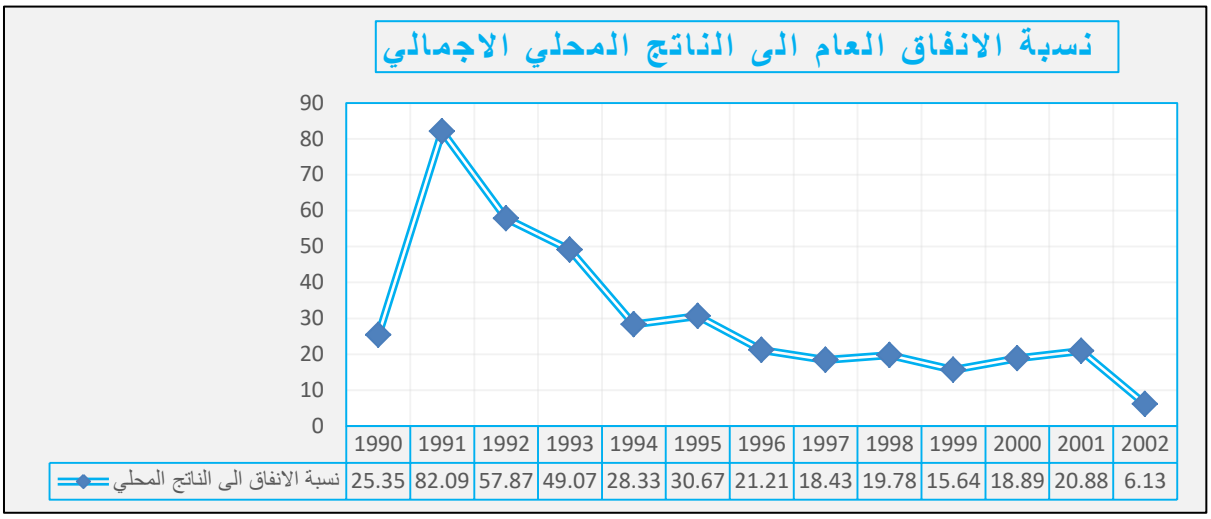

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

(2)- تطور النفقات العامة للمدة (2003-2020)

شهدت المدة(2003-2020)زيادة في الانفاق الحكومي بشكل عام، واما بالشكل الخاص قد ازدادت النفقات الجارية، ويعود السبب للأوضاع التي مر بها العراق ، إذ اصبحت الزيادة في النفقات العامة تفوق الزيادة في الايرادات ما بعد عام (2003)، وفي الغالب كان الانفاق الجاري له النسبة الاكبر من هذه الزيادات في الانفاق العام، وبنسبة تفوق الإنفاق الاستثماري، اي ان النفقات العامة في الغالب كانت ذات طبيعة استهلاكية وليست استثمارية. والجدول(2) يبين معدل نمو الانفاق الحكومي ونسبتهُ الى الناتج المحلي الإجمالي للمُدة من (2003 -2020) .

انخفضت النفقات العامة الى (1982548) مليون دينار عام(2003) ومعدل نموها سالباً اذ بلغ(21.27-%) وان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي (16.7%) وان احتلال العراق هو سبب لذلك ، اذ تعطلت المشاريع العامة في ذلك الوقت، شهد عام(2004) زيادة ملحوظةً في النفقات العامة ومُعدل نموها ارتفع بصورة كبيرة اذ بلغ (1520.01%) اما نسبة النفقات العامة الى الناتج قد ارتفعت و بلغت (59.2%) ، وبسبب السيطرة على الوضع الامني في العراق وتعديل الرواتب والاجور ارتفعت تلك النفقات .

شهد عام(2005) انخفاض النفقات العامة وبلغت (26375175) مليون دينار وان معدل نموها سالباً بلغ (17،87- %) و نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي هي (41.9%).

ومن جديد عاودت الزيادة في النفقات عامي(2006 و2007) مُعدلات نموها بلغت (26.96%) و(0.17%) على التوالي، وان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (39.2%) في عام(2006) وفي عام(2007) بلغت (35.3%) .

شهد عام (2008)اعلى مستوى في النفقات العامة ، إذ وصلت النفقات العامة الى (59403375) مليون دينار ومُعدل نموها بلغ (77.8%) ، في حين كانت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي هي (42.8%) ، وأن زيادة النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية خصوصاً الرواتب ادى الى زيادة النفقات العامة.

في عام (2009) انخفضت النفقات العامة الى (52567025) مليون دينار ، وان مُعدل نموها سالباً (11.50- %) ، وانخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي الى (42.6%)والسبب يعود الى قيام السلطات المالية بأتباع سياسة انكماشية جراء الازمة المالية في ذلك الوقت.

ارتفعت النفقات العامة للمدة (2010 -2013) ومُعدلات نموها موجبة اذ بلغت وعلى التوالي (22.41 % ، 8.21 % ، 29.77 %، 18.25%) ازدادت نسبة النفقات الى الناتج المحلي الإجمالي في عام(2010) ، بلغت (43.3%) وانخفضت عام(2011) الى (36.2%) اما في العامين التاليين هي (41.4%) (43.5%) على التوالي.

اما في عام(2014) بلغت النفقات العامة (83556226) مليون دينار وكان مُعدل نموها سالب بلغ (21.81- %) ، وان نسبة

النفقات الى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (31.4%) وان عدم اقرار الموازنة في هذا العام وكذلك دخول المجاميع الارهابية الى العراق (داعش) بتاريخ (2014/6/10) اذ اصبحت زيادة في النفقات العسكرية للحفاظ على الامن الداخلي ومواجهة الارهاب وايضا تدهور اسعار النفط الخام ، بلغت النفقات (70397515) مليون دينار عام (2015) وكانت معدل نموها (15.74-%) ونسبة النفقات الى الناتج المحلي الإجمالي (35.2%).

بلغت النفقات(67067437) مليون دينار عام (2016) وكان مُعدل نموها (4.73- %) ونسبة النفقات (32.9%)الى الناتج المحلي ، وازادت عام(2017) اذ بلغت (75490115) ونسبة نموها (12.55 %) ونسبة النفقات (38.4%)الى الناتج المحلي الإجمالي ،وايضا تزايدت النفقات العامة للأعوام(2019،2018) الى (104158183 ، 133107616) مليون دينار ، وأن نسبة النمو لهذه السنتين كانت (37.97% و27.79%) ونسبة النفقات (32.2% و 33.6%)الى الناتج المحلي الإجمالي ،اما بالنسبة لعام (2020) فكانت حجم النفقات (140715134)، ونسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي(46.9%) اما معدل النمو لهذه السنة (5.71%).والشكل رقم(2)يبين نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2020.

جدول (2)

الانفاق الحكومي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2003- 2020)

(مليون دينار)

السنة	الانفاق الحكومي العام	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو النفقات العامة%	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003	1982548	29585789	-21.27	16.7
2004	32117491	53235000	1520.01	59.2
2005	26375175	73533000	-17.87	41.9
2006	33487877	95588000	26.96	39.2
2007	33545144	111504	0.17	35.3
2008	59403375	157026.1	77.08	42.8
2009	52567025	130643.2	-11.50	42.6
2010	64351984	162064.6	22.41	43.3
2011	69639523	217327.1	8.21	36.2
2012	90374783	254225.5	29.77	41.4
2013	106873027	273587.5	18.25	43.5
2014	83556226	266420.4	-21.81	31.4
2015	70397515	199715.7	-15.74	35.2

32.9	-4.73	203869.8	67067437	2016
38.4	12.55	226452.6	75490115	2017
32.2	37.97	251306.3	104158183	2018
33.6	27.79	262912.1	133107616	2019
46.9	5.71	299865953	140715134	2020

المصدر : وزارة المالية – دائرة الموازنة ِ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، الاعمدة(و54) من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات اعلاه

الشكل(2)

نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2020

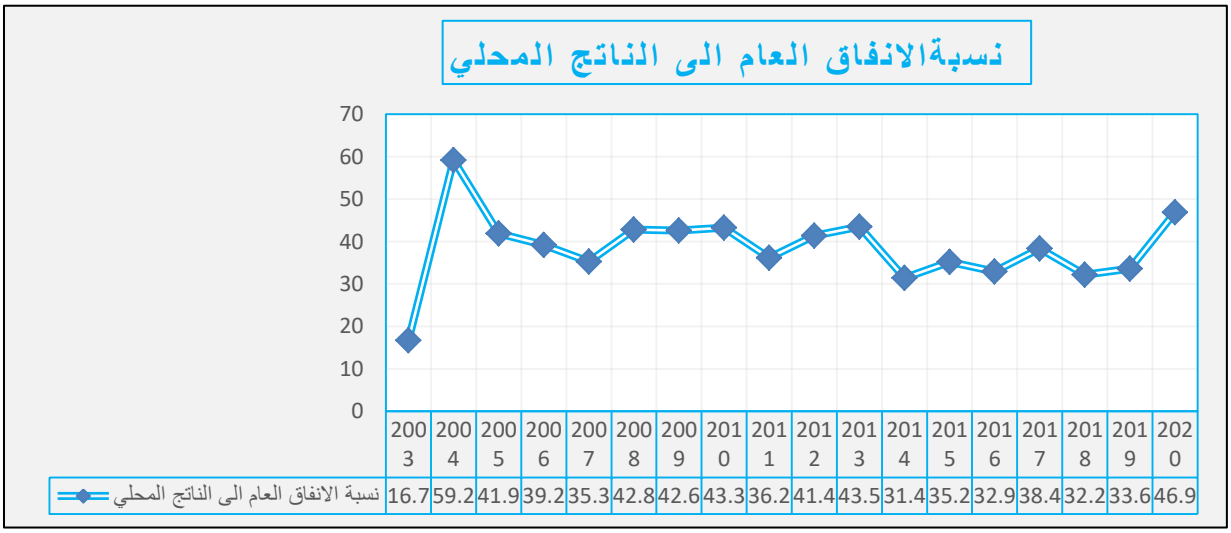

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

وغالبا كانت المنح والرواتب (النفقات التشغيلية)الحجم الاكبر من الانفاق العام ، ونلاحظ ان النفقات الاستثمارية اقل من النفقات التشغيلية ، ويرجع السبب في ذلك الى عدم القيادة الحكيمة للدولة وسوء اتخاذ القرارات السليمة وبدون تخطيط مسبق وتدهور الأوضاع الاقتصادية والامنية مما ادى الى حدوث نوع من الاهمال في البنى التحتية.

(3)- تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990–2002)

خلال الجدول (3)، نلاحظ ان الايرادات النفطية انخفضت في عام (1991) اذ بلغت (1965) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (52.18%-) بعد ان كانت (4110) مليون دينار في عام 1990 ،ويعود ذلك الانخفاض في الايرادات الى فرض العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي مما ادى الى منع تصدير النفط الخام ومن ثم انخفاض الايرادات النفطية، واستمر

اثر ذلك الانخفاض الى المدة (1992_1994)، اذ ان الايرادات بلغت خلال تلك الفترة(2191)،(2869)،(4981)على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ(11.5%)(30.94%)،(73.61%)،على التوالي. اما في المدة (1995-1997) فقد ارتفعت الايرادات النفطية الى (27195)،(57705)،(199890)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ،(445.97%) (112.18%)،(246.39%)،على التوالي ،ويعود ذلك نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم ليصبح بإمكان العراق تصدير النفط مقابل الغذاء والدواء. اما في عام (1998)فقد أدت الأزمة الأسيوية إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام ،اذ انخفضت الايرادات الى (169023) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ(15.44-%) ،اما نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة بلغت(32.47%) ،وتضاعفت الايرادات النفطية في العراق بمعدل نمو بلغ(38.82%) في عام(1999)،اذ ان حجم الايرادات النفطية لهذه السنة كانت(234649) مليون دينار ، اما نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة بلغت(32.63%)،واستمرت الزيادة في الايرادات النفطية للمدة(2000_2002) وبمعدلات نمو متزايدة، اذ بلغت معدلات نموها(95.25%) (26.62%)،(75.81%)،على التوالي ،اما حجم الايرادات النفطية لهذه المدة بلغت(458157)،(580160.7)،(1020022)على التوالي، في حين استمر الارتفاع بنسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وبلغت(40.43%)،(45 %)،(51.74 %)، ويبين الشكل (3) الإيرادات النفطية العراقية للمدة (1999-2002):

جدول (3)

تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990 – 2002) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات النفطية	معدل نمو الايرادات النفطية%	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة
1990	4110	-	48.40
1991	1965	-52.18	46.47
1992	2191	11.5	43.41
1993	2869	30.94	31.88
1994	4981	73.61	19.41
1995	27195	445.97	25.41
1996	57705	112.18	32.41
1997	199890	246.39	48.68
1998	169023	-15.44	32.47
1999	234649	38.82	32.63
2000	458157	95.25	40.43
2001	580160.7	26.62	45
2002	1020022	75.81	51.74

المصدر/ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية للمدة (1990-2002).

***عمود النمو السنوي من احتساب الباحث وفق المعادلة الآتية :**
(السنة الحالية - السنة السابقة / السنة السابقة *100)

الشكل (3)

معدل نمو الايرادات النفطية للمدة (1990-2002)

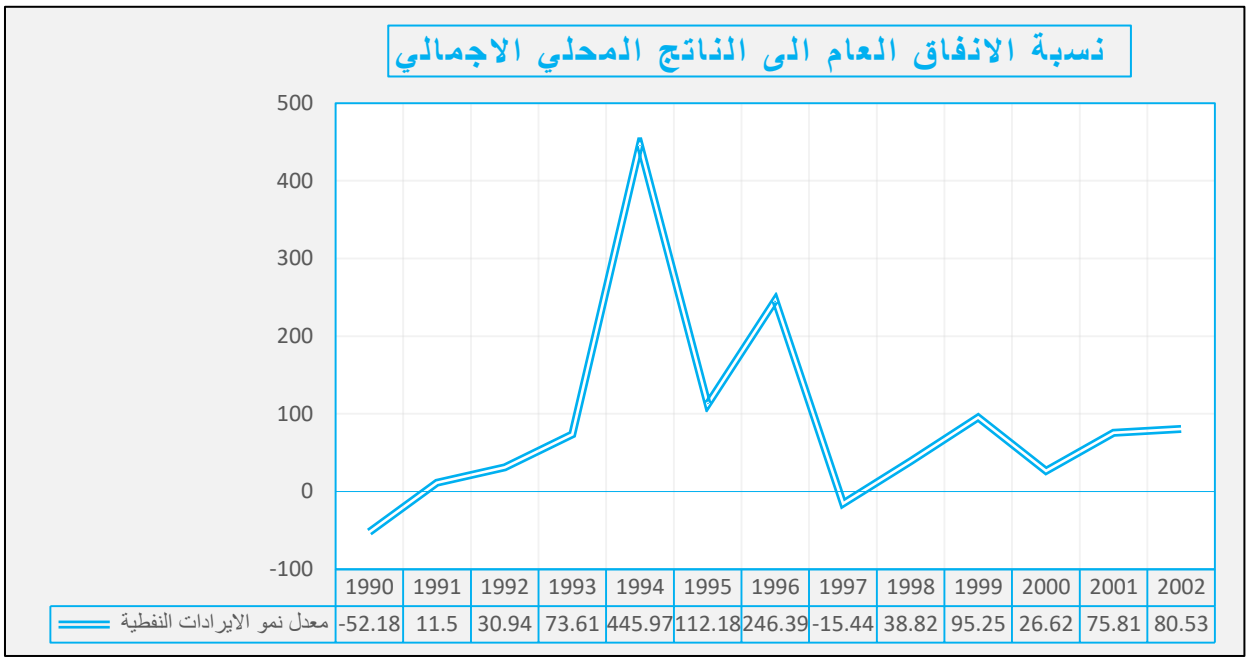

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(3)

(4)- تطور الايرادات النفطية في العراق للمدة(2003_2020)

يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن هناك عدم استقرار في الإيرادات النفطية من عام إلى آخر ،اذ شهد عام (2003)وبعد رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ارتفاع في الايرادات النفطية بلغت(1841458)وبمعدل نمو (80.53%) اما نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة هي(85.79%)، وبلغ حجم الإيرادات النفطية(32627203) مليون دينار لعام (2004) وبمعدل نمو (98.23-%) ، ويعزى سبب ذلك الى الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني ، فضلاً عن تخفيض منظمة أوبك سقف الانتاج بهدف المحافظة على المخزون التجاري في الدول الصناعية وتحقيق التوازن في العرض والطلب ، أما المدة (2005-2008) فقد شهدت ارتفاع في الايرادات النفطية فقد ارتفعت الى (39480069) (46908043) ، (53162592) ، (79131752) مليون دينار على التوالي ،وبمعدل نمو لتلك الايرادات بلغ (03. 21%)و(18.82%)و(10.82%)و(46.86%)على التوالي ،ويرجع سبب الارتفاع في الايرادات النفطية الى زيادة الطلب العالمي على النفط ، والتي تجاوزت الزيادة في الامدادات النفطية من جهة ، ونظراً للتوترات السياسية وعدم الاستقرار الأمني في العراق في ذلك الوقت فضلا أحداث لبنان واضطرابات نيجيريا وإعلان شركة (بريتيش بتروليوم البريطانية) عام (2006) على أغلاق طاقة (400) ألف برميل يومياً التابعة لحقل (بروديفي الاسكا)، هذا وكان لموجات البرد في أوربا أثر كبير على أسعار النفط الخام وقامت بتعطيل جزء من الانتاج الروسي مما أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط الذي ادى بدوره في زيادة الايرادات النفطية ، اما في عام (2009) تراجعت الايرادات النفطية بشكل واضح ،فكان معدل نمو الايرادات سلبية بلغت(34.21-%)،في حين بلغت قيمة الإيرادات (51719059) مليون دينار ، أما بالنسبة لعام (2010) فقد ارتفعت الايرادات النفطية الى (66819670)

مليون دينار وبمعدل نمو (26.70%) اما نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة بلغت(95.21%).

شهد عامي (2011-2012) ارتفاع في سعر النفط، الأمر الذي أنعكس على الايرادات النفطية بشكل إيجابي إذ ارتفعت إلـــى (98090214) ، (116597076) مليون دينار على التوالي ،ومعدل نمو الايرادات بلغ(54.48%)و(13.31%)على التوالي ، ويعود سبب ارتفاع الايرادات النفطية إلى الصراعات السياسية العالمية بالإضافة الى العقوبات الأمريكية المفروضة على دولة إيران والتي تعد من أكبر الدول التي تصدر للنفط الخام في العالم ، أما في عام (2013) فقد شهدت انخفاض تدريجي في الايرادات النفطية و التي انخفضت الى (110677542) مليون دينار ،ومعدل نموها سالباً بلغ(5.27-%)، وان اسباب هذا الانخفاض في الايرادات النفطية إلى زيادة أمريكا لقدراتها الانتاجية من النفط الخام ،اذ تجاوزت بذلك روسيا والسعودية المصنفة في قائمة الدول الاكثر انتاجاً للنفط الخام ، إضافة إلى استئناف تصدير النفط الخام في ايران بعد ازالة الحصار عنها ، ولم تتوقف الانخفاضات في الايرادات النفطية خلال المدة(2014-2016)، اذ انخفضت الى (97072410) ، (51312621) ، (44267063) مليون دينار، وبمعدلات نمو سالبة (4.43-%)و(49.08-%)و(13.73-%)على التوالي ، ويعزى هذا الانخفاض الى انتشار المضاربة على أسعار النفط الخام التي ترتكز على الظروف الاقتصادية والسياسية والمناخية ، اذ ان المضاربة تقوم على اساس التوقعات المستقبلية ، اذا توقع المضاربون ارتفاع الاسعار سوف يقومون بشراء النفط وخزنه ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار النفط بشكل اكبر مما هو عليه ، وبعكسه في حالة التوقع بانخفاض اسعار النفط ، فقد توقع المضاربون تدهور اسعار النفط الخام وتوقعهم بانخفاضها فقد قاموا ببيع مخزوناتهم، الامر الذي ادى الى ارتفاع المعروض من النفط وانخفاض سعره ،ومن ثم انخفاض الايرادات النفطية. أما المدة(2017- 2020) تذبذبت الايرادات النفطية ، ففي عامي (2017و2018) ارتفعت الايرادات النفطية الى (65071929) ، (95619820) مليون دينار ، اما في عامي (و2019 2020) انخفضت الايرادات وكان معدل نمو الايرادات (3.76%)و(45.12-%)على التوالي ،اما نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة بلغت(93.98%)و(52.23%)، ويعلل سبب انخفاض إيرادات النفط الى توقف عجلة الانشطة الاقتصادية في جميع دول العالم بسبب جائحة كورونا ، ويبين الشكل (4) الإيرادات النفطية العراقية للمدة (2003-2020):

جدول (4)

تطور الايرادات نفطية في الاقتصاد العراقي للمدة(2003 – 2020)

(مليون دينار)

السنوات	الايرادات النفطية	معدل نمو الايرادات النفطية%	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة
2003	1841458	80.53	85.79
2004	32627203	-98.23	98.92
2005	39480069	21.03	97.47
2006	46908043	18.82	95.62
2007	53162592	10.82	97.36
2008	79131752	46.86	98.60
2009	51719059	-34.21	93.62
2010	66819670	26.70	95.21

90.15	54.48	98090214	2011
97.31	13.31	116597076	2012
97.28	-5.27	110677542	2013
92.11	-4.43	97072410	2014
77.19	-49.08	51312621	2015
81.35	-13.73	44267063	2016
84.14	46.99	65071929	2017
104.33	14.68	95619820	2018
93.98	3.76	99216318	2019
52.23	-45.12	54448514	2020

المصدر/أوبك، النشرة الإحصائية السنوية (2008، 2011، 2012، 2015، 2019، 2020).

***عمود النمو السنوي من احتساب الباحث وفق المعادلة الآتية : (السنة الحالية ـ السنة السابقة / السنة السابقة *100**

الشكل (4)

معدل نمو الإيرادات النفطية في العراق للمدة 2003-2020

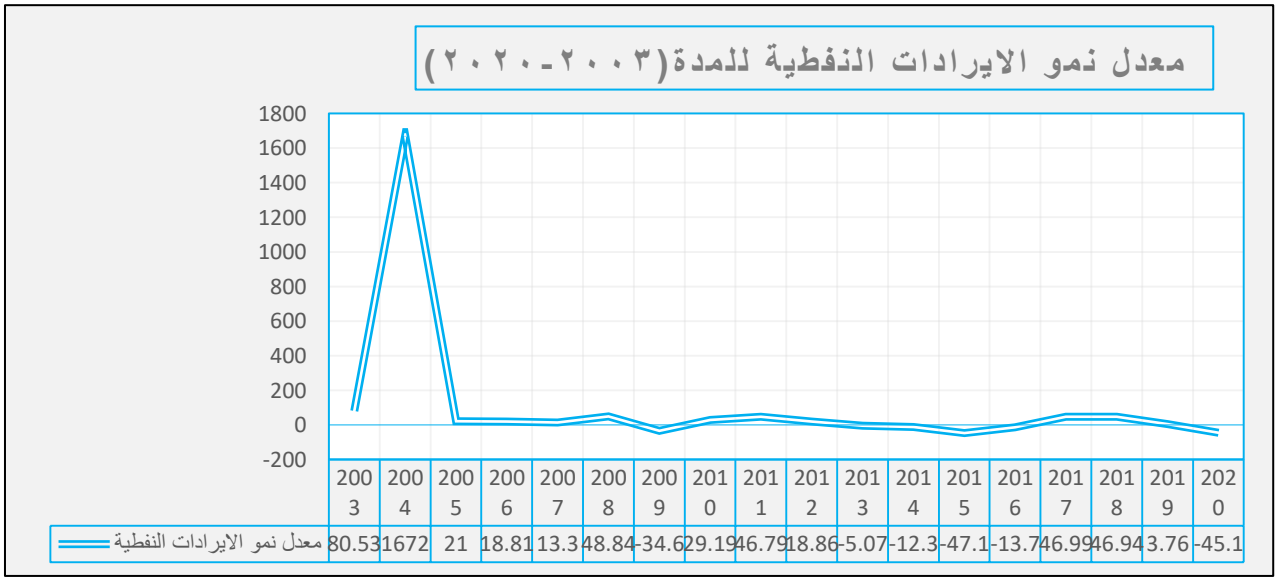

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(4)

المبحث الثالث: قياس اثر الايرادات النفطية على النفقات الحكومية باستعمال انموذج ARDL.

قبل البدء ببناء الانموذج سوف نشير الى ان GS رمز يمثل الانفاق الحكومي والرمز TR تمثل الايرادات النفطية

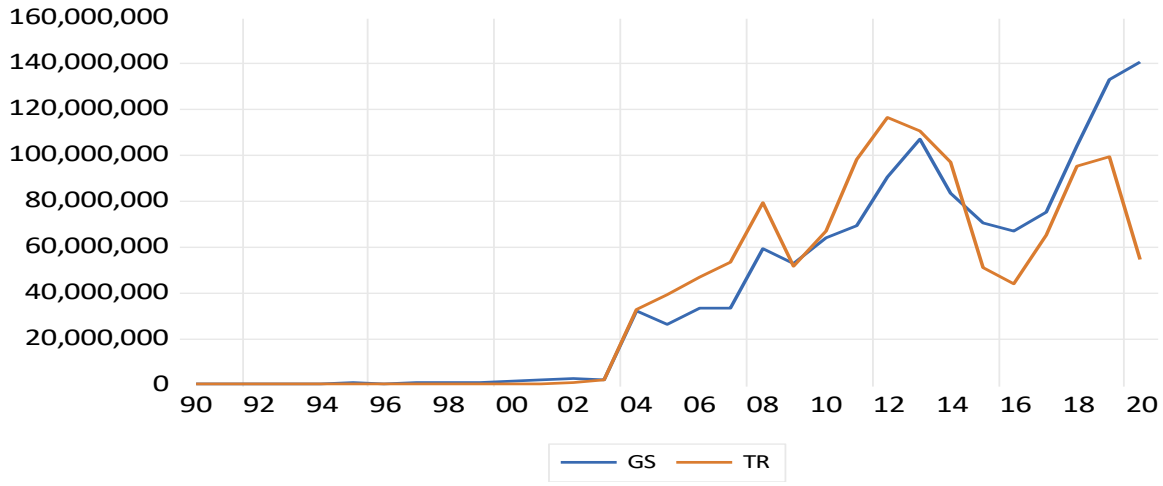

اولا: الرسم البياني نلاحظ من خلال الشكل في ادناه ان مسار الايرادات والنفقات خلال السلسلة الزمنية هو مسار تصادي متشابه.

ثانياً: استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال الجدولين ادناه نلاحظ استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الاول لكلا المتغيرين

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.136014	0.0034
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.527502	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

ثالثا: قياس انحدارالنفقات الحكومية على الايرادات النفطية باستعمال انموذج ARDL اذا يشير الانموذج في ادناه الى ان الايرادات النفطية تفسر 97% من التغيرات الحاصلة بالانفاق الحكومي وكذلك معنوية النموذج المقدر

.

Dependent Variable: GS
Method: ARDL
Date: 07/07/24 Time: 14:28
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TR
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(3, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GS(-1)	0.764916	0.185483	4.123910	0.0005
GS(-2)	0.387531	0.240610	1.610621	0.1229
GS(-3)	0.513900	0.220079	2.335066	0.0301
TR	0.449874	0.086567	5.196816	0.0000
TR(-1)	-0.295122	0.186084	-1.585963	0.1284
TR(-2)	0.019377	0.188701	0.102689	0.9192
TR(-3)	-0.694294	0.173687	-3.997387	0.0007
C	464135.4	2073048.	0.223890	0.8251

R-squared	0.979574	Mean dependent var	44834223
Adjusted R-squared	0.972425	S.D. dependent var	44340723
S.E. of regression	7363160.	Akaike info criterion	34.69683
Sum squared resid	1.08E+15	Schwarz criterion	35.07746
Log likelihood	-477.7557	Hannan-Quinn criter.	34.81320
F-statistic	137.0187	Durbin-Watson stat	2.235009
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

رابعاً: اختبار Bound test

قبل البدء بالاختبار اعلاه نلاحظ من الجدول ادناه الى قيمة CointEq معنوية وسالبة مما يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GS)
Selected Model: ARDL(3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/07/24 Time: 14:36
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GS(-1))	-0.901431	0.241417	-3.733917	0.0013
D(GS(-2))	-0.513900	0.208543	-2.464241	0.0229
D(TR)	0.449874	0.079429	5.663828	0.0000
D(TR(-1))	0.674917	0.163463	4.128855	0.0005
D(TR(-2))	0.694294	0.163058	4.257956	0.0004
CointEq(-1)*	0.666347	0.129164	5.158915	0.0000

R-squared	0.752850	Mean dependent var	5024366.
Adjusted R-squared	0.696679	S.D. dependent var	12747258
S.E. of regression	7020498.	Akaike info criterion	34.55398
Sum squared resid	1.08E+15	Schwarz criterion	34.83945
Log likelihood	-477.7557	Hannan-Quinn criter.	34.64125
Durbin-Watson stat	2.235009		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.064971	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

يشير الجدول في ادناه الى اختبار Bound test ان قيمة F هي اعلى من الحد الاعلى مما يشير الى وجود تكامل مشترك بينهما.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GS)
Selected Model: ARDL(3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/07/24 Time: 14:31
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	464135.4	2073048.	0.000000	0.0000
GS(-1)*	0.666347	0.163475	4.076150	0.0006
TR(-1)	-0.520165	0.152452	-3.411992	0.0028
D(GS(-1))	-0.901431	0.254678	-3.539497	0.0021
D(GS(-2))	-0.513900	0.220079	-2.335066	0.0301
D(TR)	0.449874	0.086567	5.196816	0.0000
D(TR(-1))	0.674917	0.180011	3.749315	0.0013
D(TR(-2))	0.694294	0.173687	3.997387	0.0007

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR	0.780623	0.068259	11.43612	0.0000
C	-696537.5	3122037.	-0.223104	0.8257

EC = GS - (0.7806*TR - 696537.5091)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.064971	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الاستنتاجات:

1. **هنالك اتجاه تصاعدي لكل من النفقات الحكومية والايرادات النفطية خلال السلسلة الزمنية موضوع البحث**
2. **هنالك علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الحكومي والايرادات النفطية.**
3. **الانفاق الحكومية يعتمد بنسبة 94% على الايرادات النفطية.**
4. **خلال السنوات الاربعة السابقة ان النفقات الحكومية اعلى من الايرادات النفطية .**

التوصيات:

1. **التقليل من اعتماد النفقات الحكومية على الايرادات النفطية والعمل على تفعيل العوائد الاخرى غير النفطية**
2. **يجب ان يكون معدل نمو النفقات الحكومية اقل من معدل النمو في الايرادات النفطية**
3. **ضرورة تنويع مصادر الحصول على الدخل وعدم الاعتماد بشكل كبير على الايرادات النفطية**
4. **ضرورة توظيف الفوائض المالية الحاصلة من الايرادات النفطية باتجاه الانفاق الاستثماري وليس الانفاق الاستهلاكي**

1) **طاقة ، محمد والعزاوي، هدى ، (2010) اقتصاديات المالية العامة ، ط 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.**

2) **عواد ، فتحي احمد ذياب (2013) اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان الاردن**

3) **احمد ، رائد ناجي ، (2017) علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، ط 3 ، مكتبة السنهوري للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق.**

4) **مساعدة ، امجد عبد المهدي وعقلة محمود يوسف ، (2011) دراسة" في المالية العامة" ، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.**

5) الوادي ، محمود حسين ، (2010) مبادئ المالية العامة ، ط 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.

6) الهيتي ، احمد حسين علي (2011) مقدمة في اقتصاد النفط" ، ط 1 ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.

7) محمود ناجي عبد الستار وعباس علي خضير ، (2007) اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، المجلد 14 العدد 1.

8) الطائي ، عبد الرحمن كريم عبد الرضا والمكصوصي رحمن حسن علي ، (2018) تحليل واقع العلاقة بين اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1970-2015)" ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط المجلد 14 ، العدد الخاص بالبحوث المستلة لطلبة الدراسات العليا.

9) الخديمي ، عبد الحميد ، (2011) أثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر.

10) دحاوي ، سعاد عربية ، (2016) اثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للمدة (1970-2014) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد الجزائر.

11) عبدالعزيز ،اكرم ، (2002)الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بغداد ، بيت الحكمة.